



النظم الإداري العثمانية

في البلدان العربية

وأثرها في العلاقات العربية العثمانية
١٧٩٨ / ٥١٥٧ م

بقلم الدكتور : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

١ - الدولة العثمانية ومنطقة الشرق الاسلامي :

١ - تمهيد :

إن معالجة النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية، تخم بادئ ذي بدء، الإشارة إلى أحداث السيطرة العثمانية على هذه البلدان، والعوامل التي دفعت بالعثمانيين إلى الاتجاه نحو المنطقة العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

إن أحداث التاريخين العثماني والعربي على السواء في مطلع القرن السادس عشر، أصبحت تخم الاتجاه العثماني نحو منطقة الشرق الاسلامي، حيث أن الدولة العثمانية، أصبح موقفها منذ بداية القرن في الجبهة الغربية الأوروبية دفاعياً أكثر منه هجوماً، وكان عليها أن تبحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع، وهذا موقف يطق مع المنطق التاريخي، فلكل دولة مدى معين في التوسع. ودولة مركزها القسطنطينية، من المعقول أن يقف مداها عند البحر. ومن هنا حتمت أحداث التاريخ العثماني، على السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)، ومن بعده ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦)، الاتجاه نحو المنطقة العربية الاسلامية^(١). لتوجد التوازن في تكوين الدولة، وتزيد من حجم رعاياها المسلمين، فضلاً عن ضم الأماكن المقدسة الاسلامية إليها، مما يرفع من مكانتها الاسلامية ويعطي لتحركاتها نحو الشرق شرعية في مواجهة الأخطار والتهديدات الصليبية البرتغالية والأسبانية.

أما أحداث تاريخ الشرق الاسلامي، التي حتمت الاتجاه العثماني نحو الشرق، فتتمثل في محاولة الدولة الصفوية، نشر المذهب الشيعي في العراق، وآسيا الصغرى، واستعمال أسلوب العنف والقسوة مع أتباع المذهب السني^(٢)، وفي الزحف الأوروبي البرتغالي الصليبي نحو حدود الشرق الاسلامي، وتطويق منافذه البحرية، في جنوب البحر الأحمر ومدخل الخليج العربي^(٣)، وفشل القوة الاسلامية في المنطقة، بزعامة الدولة المملوكية، في صد هذا الخطر، بعد أن حلت الهزيمة بقوتها البحرية، في معركة ديو "Diu" البحرية عام ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م^(٤).

وإزاء هذا الخطر الصليبي انحدق بالعالم الاسلامي، نَحَمَّ على الدولة العثمانية، كقوة إسلامية كانت في أوج قوتها؛ أن تقف في وجه هذا الخطر، وتحمي السواحل الإسلامية. والواقع أن كل هذه العوامل سواء المتعلقة منها بالدولة العثمانية أم بمنطقة الشرق الإسلامي، هي في الواقع الدوافع الرئيسة وراء الاتجاه العثماني نحو الشرق^(١). وهي التي حمت على السلطان سليم أن يدفع بقواته إلى مناطق الأحداث، وأن يتخذ الموقف المناسب من كل حدث، فأوقف التوسع نحو الغرب الأوروبي أو جمده، وأسرع مستغلاً الأحداث التي كانت تدور في المنطقة العربية، فكان اتجاهه أولاً نحو العراق حيث الخطر الصفوي، ثم اتجه نحو الكتلة المملوكية، ووضع حداً لأحداث هذه المنطقة كما سنرى فيما يلي:

ب - أحداث الاتجاه العثماني نحو الشرق :

ونتيجة لتطور أحداث منطقة الشرق الإسلامي ، فإن أول صدام في المنطقة حدث بين العثمانيين والصفويين ، استجابة لنداء السنة للسلطان سليم لانقاذهم من الضغط الشيعي الواقع عليهم ، وانتهى اللقاء الذي حدث بين القوتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران (Jaldiran) ، في ٢٣ أغسطس ١٥١٤م ، بانتصار العثمانيين ، وتوغلهم في داخل أملاك الدولة الصفوية ، والاستيلاء على عاصمتها تبريز ، ولكن السلطان سليم رأى أن الحكمة السياسية تستدعي لظروف عديدة إخلاء العاصمة الصفوية والارتداد عنها ، بعد أن حققت له معركة جالديران القضاء على مخططات الدولة الصفوية ضد السنة في العراق ، ومنطقة الاناضول الشرقية ، وضم هذه المنطقة كلية إلى أملاك الدولة العثمانية ، فضلاً عن ضم منطقتي ديار بكر ، ومرعش إلى الحوزة العثمانية في عام ١٥١٥ م ، وكانت هذه المناطق ذات فوائد اقتصادية واستراتيجية هامة للدولة ، ومع ذلك فإن أمر العراق لم يخلص نهائياً للدولة العثمانية إلا في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٤ م^(٢).

كذلك حتمت ظروف المنطقة في عام ١٥١٦م، الصدام بين الكتلتين السنييتين العثمانية والمملوكية، وفي أول لقاء في سهل مرج دابق، في شمال حلب، في ٢٣ أغسطس ١٥١٦م، انتصرت القوة العثمانية، على قوة الدولة المملوكية، التي فقدت سلطانها في تلك المعركة، وأراد السلطان سليم إنهاء النظام المملوكي بطريق سلمي، فعرض على السلطان المملوكي الجديد، أن يظل حاكماً على مصر وجنوب بلاد الشام تحت السيادة العثمانية^(٧)، ولكن رفض السلطان طومان باي لهذا العرض، جعله يواصل عملياته الحربية مستغلاً الحيانة التي ظهرت في صفوف المماليك، حتى وصل إلى مشارف القاهرة، وكان لقاءه مع القوة المملوكية في معركة الريدانية في ٢٣ يناير ١٥١٧م، وانتصاره على هذه القوة، ثم كان دخوله القاهرة في ٢٦ يناير ١٥١٧م، وبصحبته الخليفة العباسي «التوكل» لإضفاء الشرعية على استيلائه على عرش السلطنة المملوكية، ومما لا ريب فيه أن معركة الريدانية، تعتبر من أهم المعارك الحاسمة في تاريخ مصر والشرق، حيث أنها قررت مصير الدولة المملوكية والشعوب العربية التي كانت خاضعة لنفوذها^(٨).

فقد تلى دخول السلطان سليم القاهرة، إعلان شريف مكة، تبعية الحجاز للسلطة الجديدة، التي أصبحت بيدها مقدرات الأمور في مصر، وهي السلطة العثمانية حيث أن الحجاز آنذاك كان لا يرتبط بدولة معينة، أو بسلطة معينة في مصر، وإنما يرتبط بمصر ذاتها، بصرف النظر عن الحكومة، أو الدولة القائمة فيها، مادامت السلطة الجديدة، تقدم لشريف مكة ريع الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى فقراء مكة والمدينة، وتؤمن من وصول قافلة الحج التي تأتي من مصر، والتي كان أهل الحجاز يهيمون بها كثيراً، لما تحمله لهم من الخيرات؛ ولذا فإنه عندما سقطت دولة المماليك في يد العثمانيين، كان من الطبيعي أن يتبع ذلك إعلان الحجاز تبعية للسلطة الجديدة، وهذا ما فعله «الشريف بركات» الذي أرسل ابنه «الشريف جمال الدين محمد أبو نهي» إلى السلطان سليم، حاملاً إليه تهنائي والده، ومفاتيح الحرمين الشريفين، كدليل على إقراره بالسيادة الجديدة؛ فأكرم السلطان سليم وقادة «أبي نهي» وأعطاه

تفويضاً بحكم والده، واحتفلت مكة بعودة «أبي نعي» وقرأ التفويض على الناس، وخطب في الحرمين باسم السلطان سليم، وبذلك دخل الحجاز سلباً في حوزة السيادة العثمانية^(٩).

وفي إطار أحداث الشرق التي تساق للاتجاه العثماني نحو المنطقة الإسلامية وحماية سواحلها من الخطر الاستعماري البرتغالي، دخل اليمن بادئ الأمر، تحت السيادة العثمانية سلماً، وصارت الخطبة في اليمن باسم السلطان سليم، ثم حدث بعد ذلك اضطرابات في اليمن ضد الحاكم العثماني، وتغلبت الإمامة الزيدية على داخلية اليمن، وسارت الأحداث في سبيلها المضاد للحكم العثماني، حتى نجح الامام الزيدي «المؤيد بالله محمد بن القاسم» من إخراج العثمانيين من اليمن كلية وإقامة الدولة الزيدية على أنقاض الحكم العثماني^(١٠).

وإذا كانت أحداث تاريخ منطقة الشرق الإسلامي، في مطلع القرن السادس، حتمت على الدولة العثمانية الاتجاه نحو هذه المنطقة، وضمها إلى حوزة أملاكها، كذلك فإن أحداث تاريخ منطقة المغرب الإسلامي في شمال أفريقيا، منذ بداية القرن السادس عشر، أصبحت تحتم على الدولة العثمانية وبخاصة بعد أن أصبحت تجاور هذه المنطقة منذ استيلائها على مصر ١٥١٧م، أن تلتقي بثقلها لحماية شمال أفريقيا الاسلامي، من الأخطار التي أصبحت تهدق به، وقد تمثلت هذه الأخطار في اشتداد الصراع الذي كان قائماً بين الإسلام والمسيحية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط على دول المغرب العربي؛ حيث أن خطة أسبانيا في تلك الفترة، كانت قائمة على غزو المغرب العربي، بعد أن استطاعت التخلص من آخر دولة عربية إسلامية في الأندلس ١٤٩٢م. هادفة بذلك تعقب المسلمين الذين هاجروا من الأندلس إلى موانئ المغرب العربي، واتخذوا منها مراكز لحركة الجهاد البحري وشن الغارات المتواصلة ضد سواحل أسبانيا، محاولين إثارة بقايا المسلمين وتشجيعهم على الثورة، ضد السلطات الأسبانية؛ لذا فإن أسبانيا عملت على مطاردة هؤلاء المهاجرين، وتكررت حملاتها على السواحل المغربية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط، في أعوام ١٥٠٥م، ١٥٠٨م، ١٥٠٩م، ١٥١٠م، وتمكنت هذه الحملات من الاستيلاء على كثير من ثغور المغرب العربي، نتيجة للتفكك السياسي الذي كان

يسود منطقة المغرب آنذاك، والذي سهل للأسبان في الفترة من ١٥٠٩: ١٥١٥ م السيطرة على أهم موانئ الجزائر ومراكش^(١١). في تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية كقوة إسلامية، قد أخذت تزداد قوة واتساعاً وعظم شأنها نتيجة لدخول دمشق ١٥١٦ م، والقاهرة ١٥١٧ م، وبرزت كأكبر قوة إسلامية، يجب عليها أن تتولى أمر الدفاع عن الدويلات الإسلامية في شمال أفريقيا ضد الخطر الأسباني، ولذا فإنها استجابت لنداء «خير الدين بارباروسا» الذي خلف أخاه «بابا عروج»، في عمليات الجهاد البحري ضد الأسبان، والذي طلب في عام ١٥١٨ م من السلطان سليم العثماني معاونته عسكرياً، لصد الخطر الأسباني، فقام السلطان سليم بإرسال ألفين إليه من جنود الانكشارية، «وصح له بتجنيد الأهالي في الأناضول نفسها، حتى تتمكن من مواجهة الأخطار الاستعمارية»، ويعتبر هذا الاتصال بين خير الدين والسلطان سليم، وقيام التعاون بينها بداية انضمام إقليم المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية، أو اتحادهما معها.

ومن استقراء أحداث الصراع الأسباني المغربي، اتضح أنه منذ قيام هذا التعاون، فإن انتصارات الأسبان في الموانئ الواقعة شرقي «مدينة الجزائر» أصبحت قليلة الأهمية لانحصار الغزوات الأسبانية بين «قوات الجزائر في المغرب، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في المشرق»، ومنح السلطان سليمان العثماني خير الدين لقب «بيكليك أفريقية» كما منحه لقب «قيودان باشا»، وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية، وقام «خير الدين» بتوحيد أقطار شمال أفريقية واحتل تونس، وطرد منها «المولى حسن» حليف الأسبان، ومنذ أن صد خير الدين الهجوم الأسباني على الجزائر ١٥٤١ م، صار رئيساً لدولة متحدة مع الأيمراتورية العثمانية، وأصبحت دولته في المغرب، بمثابة الحارس الأمامي للأيمراتورية العثمانية، في غرب البحر المتوسط^(١٢)، وفي عام ١٥٥١ م، تمكن مراد أغا من تخليص طرابلس من يد الأسبانيين، وفرسان القديس يوحنا، كما استطاع «العلج علي» تصفية القواعد الأسبانية في تونس ١٥٦٩ م، بعد أن نجح في هزيمة الحفصيين في سهل باجة، واحتل «تونس» وفر السلطان الحفصي «أبو العباس أحمد» ولجأ إلى الأسبان في «حلق الوادي» فأخذ العلج علي البيعة من أهل تونس للسلطان العثماني، وتنصب

على تونس، أحد قواده «رمضان» وأبقى معه حامية عثائية وفي عام ١٥٧٤م استطاع العليج علي، إخراج الأسبانيين وحلفائهم الحفصيين من تونس، وبصورة نهائية، عن طريق التعاون بين قواته، وبين قوات سنان باشا. وبذلك امتد النفوذ العثائي، نتيجة لعملية الاتحاد بين أقاليم المغرب العربي والدولة العثائية حتى حدود الجزائر الغربية.

وقد حاول كل من «صالح ريس» و«حسن ريس بن خير الدين»، مد النفوذ العثائي إلى شواطئ المحيط الأطلسي، ووصلت جهودهما حتى «فاس» ولكن الخوف من تحرك القوات الأسبانية المرابطة في «وهران» هو الذي عاق هذه الحركة، رغم التعاون الذي وجد بين قوات الجزائر، وعدد من الرؤساء، والقادة البحرين الموجودين في موانئ المغرب الأقصى، وبخاصة يحيى ريس «الذي عرف باسم «سيد المصيق» لانتمائه أحد الحتاجان في شمال المغرب قرب «الحسيمة» قاعدة له»^(١٣).

هكذا كان رجال البحر هم الوسيلة الفعالة، في مد النفوذ العثائي، في بلاد المغرب الأقصى، الذي لم يتمتع من الانضمام إلى هذه الكتلة الإسلامية إلا ظروفه الخاصة.

٢ - الحكم العثائي للبلاد العربية :

أ - التنظيم الإداري الذي وضعه العثمانيون :

حاولت الدولة العثائية، أن تسير في حكم البلاد العربية التي خضعت لنفوذها، بأسلوب يتناسب وطبيعة هذه البلاد وعاداتها وتقاليدها، وتنظم الحكم التي كانت سائدة فيها من قبل، وفي نفس الوقت تتناسب وفلسفة الحكم العثائي ذاته.

وهدف هذه الدراسة ليس هو تتبع أجهزة التنظيم الإدارية العثائية في الولايات العربية، واحداً بعد الآخر، وإنما رصد الملامح العامة لهذه التنظيم والفلسفة التي كانت تقوم عليها، وأثرها على العلاقات العربية العثائية؛ ولذا يجب بادئ ذي بدء أن نشير إلى أن هدف كل من السلطان

سلم، واضع الأسس الأولى لأنظمة الحكم التي طبقت في الولايات العربية، وابنه السلطان سليمان، واضع قوانين هذه الأنظمة، وإعطائها السمة القانونية التشريعية، هو الابقاء في العمل الأول، على الأنظمة التي كانت سائدة في هذه الولايات، ولهذا فإن عامل المحافظة منذ البداية، كان هو العامل الأساسي في الإدارة العثمانية التي طبقت في هذه الولايات، ووجهت الأنظمة الحكومية إلى الابقاء على الأحوال التي كانت سائدة^(١٤).

وفي إطار تحقيق هذا الهدف، وضع العثمانيون تقسيماً إدارياً للبلاد العربية التي خضعت لسيادتهم عرف بنظام الأيالات، أو الولايات، أو الباشويات، وطبقاً لهذا النظام قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: ولاية حلب، ولاية دمشق، ولاية طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى، وقد أدخلت على هذا التقسيم عدة تعديلات خلال الحكم العثماني، حتى أصبحت ولايات بلاد الشام هي: حلب، دمشق، طرابلس، صيدا، أوعكا، التي نقل مقرها إلى بيروت ١٨٤٠م^(١٥).

أما مصر: فقد جعلت ولاية متميزة، من ولايات الدولة العثمانية، بل كانت واحدة من الولايتين المتميزتين في الدولة العثمانية كلها وهما: مصر، والأناضول.

وقسم العراق إلى أربع ولايات هي: بغداد، البصرة، الموصل، شهرزور.

أما الحجاز فقد بقي تحت حكم الأشراف، مع إنشاء ولاية به قاعدتها «جدة» عرفت بولاية الحبش، اعتبرت بمثابة قاعدة للحكم العثماني في الحجاز والبحر الأحمر كما اعتبر اليمن في الفترات التي خضع فيها للحكم العثماني، بمثابة ولاية عثمانية، بينما بقي تحت سيطرة الإمامة الزيدية في الفترات الأخرى^(١٦).

أما المغرب العربي، فقد تكونت فيه ولايات ثلاث: تخضع للنفوذ العثماني هي حسب تكوينها: الجزائر، طرابلس، تونس^(١٧).

وقد كانت كل ولاية تقسم بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية والمالية الصغرى مثل :
القرية، والتاحية، والقضاء.

ب - وظائف الدولة في النظم العثمانية :

من خلال هذه التقسيمات الإدارية، التي وضعها العثمانيون للمنطقة العربية أداروا هذه الولايات، حسب الفهم الذي تكون لديهم للوظائف، والتي كانت في رأيهم تنحصر في وظائف معينة، يجب ألا تتعداها وهي :

١ - مهمة الدفاع عن الولايات، ضد الأخطار الخارجية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في داخلها، مما استلزم وجود قوات في كل ولاية، أطلق عليها اسم قوات «الحامية العثمانية»، حددت اختصاصاتها للمشاركة في حكم الولاية بهذه المهام، دون أن تتعداها، وإن لم تلتزم قوات الحامية بتنفيذ هذه الاختصاصات المخولة لها بل تعدتها إلى كثير من الأمور^(١٨)، كما سنرى.

٢ - تحصيل الأموال الأميرية، أي الضرائب الحكومية، وقد استلزم القيام بهذا الأمر، من وظائف الدولة، وجود جهاز مالي في التنظيم الإداري، في كل ولاية كان يرأسه «الدقتردار» الذي كان يصدر بتعيينه فرمان سلطاني، لأهمية وظيفته، وكان يعاونه عدد ضخم من الموظفين والكتبة لتنظيم الشؤون المالية في كل ولاية^(١٩).

٣ - الفصل في الخصومات التي كانت تنشب بين السكان، وهذا استلزم الاهتمام بالنظام القضائي في كل ولاية، والذي كان يرأسه قاضي القضاء، أو كما تطلق عليه وثائق المحاكم الشرعية «قاض عسكر أفندي»^(٢٠).

تلك أهم الأمور التي رأى العثمانيون أنها تمثل وظائف الدولة والرئاسة، أما فيما عداها من خدمات عامة كالاهتمام بالتعليم ومؤسساته، والاهتمام بالمؤسسات الصحية وغيرها، فقد اعتبرت

الدولة الاهتمام بهذه الأمور، خارج نطاق مسؤولياتها فتركت أمر القيام بها للأفراد والهيئات والجماعات، وقد ساعد هذا الفهم لمسئولية الدولة من جانب العثمانيين الولايات العربية، ان تحفظ بثقافتها وتقاليدها، وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت قائمة بها قبل فترة الحكم العثماني^(٢١).

ج - الجهاز الإداري ودوره في تطبيق النظم العثمانية:

كان يأتي على رأس الجهاز الإداري في كل ولاية الباشا، أو والي، الذي كانت مهامه الاشراف العام على إدارة الولاية، وقد حدد قانون نامة في مصر «على سبيل المثال، اختصاصات باشا مصر بالعمل على «تجنب إهمال الرعايا، وشئون الأموال السلطانية، ولا نفوته لحظة لا يجد فيها، ويسعى كما ينبغي لحفظ المملكة وحراستها، وتأمين الرعايا ورعايتهم «ويمنع ظلم شخص لشخص، أو اعتدائه عليه»^(٢٢) وكما هو واضح فانها مهام تتسجم تماماً وفهم السلاطين العثمانيين لوظائف الدولة.

وإلى جانب الباشا، وجد الديوان كجهاز مساعد في إدارة دفة الأمور في الولاية، وفي مصر أنشئ الديوان، أو المجلس، منذ بداية الفترة العثمانية، وحدد «قانون نامة في مصر»، في ١٥٢٥/١٢٩١ م، دورات انعقاده بأربع دورات أسبوعياً، وقد أنيطت بالديوان اختصاصات كثيرة ومتنوعة أهمها: البت في محاسبة الباشا عند نهاية مدته، أو عند عزله، والنظر في النزاعات التي كثيراً ما كانت تحدث بين رجال الحامية والأمراء والماليك، والنظر في قضايا الالتزامات وإسقاطاتها، وغير ذلك من الأمور التي تعرض عليه في كل دورة^(٢٣).

أما الإدارة المالية فكما سبقت الإشارة؛ فإن أمر إدارتها كان بيد الدفتردار ومعاونيه من الموظفين والكتبة، وقد كان يقوم بهذه المهمة في بداية العصر العثماني، في مصر ناظر الأموال الذي تحول سلطات واسعة في إجراء عملية جمع الأموال الأميرية وتنظيمها، فقد نص «قانون نامة في مصر» على أن «يعمل ناظر الأموال، بما يراه أولى وأنفع في تحصيل الأموال السلطانية،

فإن ولاية مصر ونواحيها في عهدة عاها الذين يتصفون بالدقة .. وبعد أن يعين أمانة وكتاباً حسباً تقتضيه الظروف، يقوم بتحرير دفتر المقاطعات بالشرح والتفصيل، مسجلاً فيه مقدار العمال والأمناء والكتاب، وما ورد في دفاتر الارتفاع بخصوص القرى المباعة وبكم بيعت، بالإضافة إلى أسماء الأمناء والكتاب والعمال، ثم يبعث به إلى الأبواب العالية، موقعاً وممهوراً^(١١).

ونظراً لأهمية منصب الدفتر دار، فإنه كان كثيراً ما تولى منصب «قائمقام» الباشا في حالة خلو منصب الياشوية سواء بعزل الباشا أو بوفاته. إن أن يأتي الباشا الجديد، وقد شغل الأمراء المالك هذا المنصب عندما ازداد نفوذهم، وأصبحوا يسيطرون على إدارة البلاد سيطرة فعلية^(١٢). وقد وجدت بعض الاختلافات في تنظيم هذه الأجهزة الإدارية، من ولاية عربية إلى أخرى مثل نظام «الدايات» في ولايات الجزائر وتونس، الذي طبق بعد فترة من بداية السيطرة العثمانية كما أن الديوان في ولاية الجزائر، كان له تكوين خاص. ثم كان نظام «البايات»، الذي طبق في تونس. كما أن ولاية طرابلس كان لها جهازها الإداري الذي يتسق والأنظمة التي كانت سائدة في الولايات الأخرى إلى حين أن ولي أمرها «أحمد القرمانلي ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، مؤسس الأسرة القرمانلية التي ظلت تحكم حتى عام ١٨٢٥م^(١٣). وبذلك: فإن وظائف الأجهزة الإدارية في كل ولاية، كانت أحياناً تتحدد طبقاً لأسلوب الأجهزة الإدارية المتعددة. ومدى انسجامها أو اختلافها فيما بينها. دون التقيد بالاختصاصات التي حددت لها في الأوامر والمراسم، وأصبح أمر التنظيمات قاصراً على تسجيلها في الأوراق، وبخاصة بعد عصر السلطان سليمان الذي اتسم بالقانون، لسه القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم نظم الحكم والإدارة في أرجاء الأمبراطورية العثمانية، ولكن كل جهاز من أجهزة الإدارة سعى بعد عصر سليمان، إلى ضمان الحصول على امتيازات خاصة بأفراده، مما أدى إلى اعتلال نظم الحكم وتدهورها، ونشوب ثورات الجند في كثير من الولايات العربية، ومعاناة الرعايا من أمر هذه الثورات^(١٤). كذلك نجد أن من الأمور التي أضعفت من سلطة الحكم

العثماني تداخل الاختصاصات بين الهيئات الحاكمة في الولاية، حتى بدأ زمام الأمور منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر يفلت من يد الولاة الذين كانوا يعدون رأس هذه الأجهزة، وبدأت الاضطرابات، وبدأت أنظمة الحكم تصاب بالضعف، حتى أن الوالي «في داخل ولايته»، كان يعد من قدرته على الإشراف الفعال عدد من الإدارات المختلفة، يبدو من الواضح أنها قد وضعت للحيلولة دون ممارسة أي شكل من أشكال الإدارة المباشرة، كذلك أصبحت سلطانه على أفراد الحامية الموجودين في ولايته واهية^(٢٨).

وإذا كان هدف الدولة من إيجاد الهيئات الإدارية المساعدة، هو إيجاد التوازن بين هذه الأجهزة، إلا أنها لم تستطع أن توفر هذا التوازن إلى أمد طويل، مما أدى إلى حدوث كثير من حوادث العنف والمنازعات بين القوى المحلية وأجهزة الإدارة، واكتفت الحكومة المركزية بإزاء هذه الأحداث، بعزل بعض الباشوات أو معاقبتهم، واستبدال البعض الآخر بولاة جدد، دون اتخاذ أي موقف جدي من بقية أجهزة الإدارة في الولايات، مما أضعف من النظم الإدارية بصورة ملحوظة، وجعلها تتراجع إلى مرحلة الظلال. أمر آخر أضعف من قدرة الأجهزة الإدارية في الولايات العربية، هو الأسلوب الذي أصبحت المناصب الإدارية والقضائية والدينية تمنح على أساسه، فقد أصبحت تمنح باحظوة والرشوة، وأصبحت تعرض في المزاد، مما جعل كثيراً من الشخصيات الضعيفة تصل إلى هذه المناصب، وبالتالي لم تستطع أن تحكم قبضتها على زمام الأمور، مما شجع القوى المحلية على العصيان والخروج على القانون، ولم يستطع الباشوات التصدي لأبطال المفساد التي كانت تحدث من جانب أجهزة الإدارة في ولايتهم، بل أن بعضها كان يتقاضى عن هذه المفساد نظير رشوة ما، تدفع لهم^(٢٩).

وقد استشرى أمر هذه المفساد، حتى وصل إلى القضاء، فأصيب كثير من القضاة بخراب الذمم وزيفوا الأحكام. ورغم كثرة الأوامر التي صدرت لتحذيرهم عن ارتكاب مثل هذه الأمور، وكذلك فإنه كما هو ثابت لنا من وثائق المحاكم الشرعية، فإن الأحكام لم تعد تنفذ

مجدية، وقد انعكس أثر ذلك على أحوال الولايات بصفة عامة^(٣٠) حيث أصبحت النظم الإدارية العثمانية في الولايات العربية إسمية وستحجية. لأن السلاطين بعد عهد سليمان القانوني، أحدثوا تغييرات في القوانين والأوامر التي كانت سائدة، بل ولم يرحبوا بأية فكرة حول هذا التغيير، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة، أصح لكل الحكام والمحكومين، مع التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لهذه الأساليب^(٣١).

والواقع أن الولايات العربية، في ظل النظم الإدارية التي أوجزنا سماتها يمكن أن يقال إنها خضعت لنظم إدارية، لم تكن على المستوى الذي يكفل لأهل هذه الولايات الأمن والطمأنينة والاستقرار، فساءت أحوالها وضعف أهلها^(٣٢) وما ضاعف من سوء أحوال أهالي الولايات العقوبات التي واجهت الجهاز الإداري في تطبيق النظم العثمانية، والتي سنعالجها فيما يلي:

د - العقوبات التي واجهت النظم العثمانية

لا شك أن النظم الإدارية العثمانية، اصطدمت في مرحلة تطبيقها، بكثير من العقوبات، التي حدثت من فاعليتها، وعاقبت تطبيقها بالصورة المرسومة لها، وبأثر على رأس هذه العقوبات:

أولاً: العربان

وجد داخل كل ولاية عربية، أو على أطرافها، بعض القبائل العربية الحاكمة أيا كان نوعها موقفاً مضاداً، وفي مصر على سبيل المثال، فإن السلطة العثمانية أدركت منذ البداية، موقف العربان العدائي، ولذا فإن قانون نامة^٤ مصر، نبه إلى خطورة هؤلاء العربان، ووضع زواجر لأعمالهم، وقرر أسلوب العقاب الذي يفرض عليهم^(٣٣)، ولكن سلطان القاهرة، كما هو ثابت من وثائق المحاكم الشرعية، ومن المصادر المعاصرة، لم تستطع أن تطبق أحكام «قانون نامة^٤ مصر» عليهم، وظلوا يمثلون عنصراً معاكساً للإدارة، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت من

جانب حكومة القاهرة لوضع حد لتعدي هؤلاء العربان، وأعمالهم الخارجة على القانون^(٣١) وقد سجل رجال الحملة الفرنسية صورة تفصيلية ومتكاملة لأعمال هؤلاء العربان، ضد الفلاحين، وضد الإدارة العثمانية، تؤكد تماماً ما ذهبنا إليه، وكذلك كان موقفهم في الولايات العربية الأخرى^(٣٢).

لهذا فإن الدولة العثمانية، عمدت في كثير من المناطق، وبخاصة في بلاد الشام إلى خلق سناجق وراثية خاصة، وأوجدت حكومات شبه مستقلة، في بعض المناطق، لا تدفع للدولة أية ضرائب، كما تركت في مصر السيطرة للعناصر المملوكية، بهدف مواجهة أعمال هؤلاء العربان ولكن استقراء أحداث الفترة، يجعلنا نعتقد أن أسلوب الدولة إزاء هؤلاء العرب الرحل من ناحية، والأكراد من ناحية، وعدم اتباعها سياسة محددة إزاء مواقفهم المضادة^(٣٣) كان من نقاط الضعف التي تؤخذ على الحكم العثماني في الولايات العربية.

ثانياً: الزعامات المحلية

من الصعوبات التي واجهت تنفيذ النظم العثمانية، بروز بعض الزعامات المحلية في الولايات العربية، ومحاولاتها اكتساب امتيازات خاصة بها، ودخولها في صراعات مع السلطة المركزية في الولاية والتي يمثلها الباشا أو الوالي، وبذلك فقد التوازن في إدارة الولايات، والذي هدفت قوانين السلطان سليمان إلى إيجادها، وطبقاً للمصادر المعاصرة فإن ظاهرة الصراعات بين هذه القوى المحلية، وبين السلطة العثمانية، منذ بداية القرن السابع عشر، أصبحت ظاهرة عامة في كل الولايات العربية، سواء في غرب أو في الشرق. فبروز المالك في مصر وسيطرتهم الفعلية على السلطة دون الباشا وفرض نفوذهم على أوجاقات الحامية العثمانية، من الأمور التي تفيض المصادر المعاصرة بسرد أحداثها^(٣٤). كذلك ترصد لنا هذه المصادر أحداث الدور الذي لعبته الزعامات المحلية في بلاد الشام، فدور أسرة آل العظم في دمشق والمناطق المجاورة، والأشراف في حلب، وظاهر العمر في فلسطين، من الأمور التي سطرت تفاصيلها في هذه المصادر،

وكذلك الأمر بالنسبة لدور الأمانة الزيدية في اليمن، والأشراف في الحجاز والماليك في العراق. أما ظهور الزعامات المحلية في ولايات المغرب العربي، فقد تمثل في قيام أسر حاكمة في هذه الولايات، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في طرابلس ونظام «الدايات» في الجزائر^(٢٨).

ومما لا شك فيه أن يروز هذه الزعامات والأسر المحلية، على مسرح الحياة السياسية في الولايات العربية، أدى إلى إضعاف أجهزة السلطة العثمانية في الولايات، وعاقها عن تنفيذ مهامها. ومما ضاعف من خطورة هذه الزعامات المحلية على النظم العثمانية، نشوب الصراعات بين أحزاب كل زعامة في الولاية التي وجدت فيها، مما أزعج الباب العالي، وجعله غير قادر على اتباع سياسة ثابتة إزاء هذه الزعامات، بل إن الباشوات في بعض الولايات، أصبحوا مجرد متفرجين على الأحداث التي تنشب في ولاياتهم، ولم يستطيعوا هم ولا الأجهزة المساعدة لهم، تنفيذ أحكام القوانين والنظم التي كان منوط بهم القيام بتنفيذها^(٢٩).

ثالثاً: ثورات جند السباهية

أصبح جند السباهية، الذين كانوا يتكونون أساساً، من ثلاث فرق، من فرق الخامية العثمانية (الجمليان - الفلنكجيان - الجراكسة) يمثلون منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، عقبة من العقبات التي تعد من تنفيذ النظم العثمانية على وجهها السليم^(٣٠)؛ فقد كان العمل الأساسي المنوط بهؤلاء الجند، هو حفظ الأمن في الريف، ومساعدة رجال الإدارة، في جمع الأموال الأميرية المقررة على القرى، وصد هجمات العربان على هذه القرى، ومراقبة زراعة الأراضي، والمحافظة على مياه الري، وحسن توزيعها، ولكن هؤلاء الجند، استغلوا نفوذهم، والوظائف المخولة لهم في الريف، وفرضوا لأنفسهم على أهل القرى ضرائب غير مشروعة، أبرزها ضريبة «الطلبة» أو «حق الطريق» التي أفاض المعاصرون في وصفها، بل ووضعوها

مؤلفات كاملة عنها، لأن هؤلاء الجند بالعوا في فرضها وفي مقاديرها التي أصبحت تفوق مقادير الضرائب الأميرية، وصاروا يفرضونها على الفلاحين والمزارعين، في سائر الأقاليم، وعلى العالين والبطالين، وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين، إلى أن زادت على أموال المقاطعات»^(١١) ولما حاول الباشوات الوقوف في وجه هذه المظالم التي كان يرتكبها هؤلاء الجند لم يستطيعوا ذلك، وقاموا بثورتهم المتعددة في وجه هؤلاء الباشوات وهددوا بعضهم، وقتلوا البعض الآخر، وأعلن هؤلاء الجند تحديهم لكل من تسول له نفسه الوقوف في وجه أعمالهم العدوانية، وانتشرت هذه الثورات في أرجاء الدولة العثمانية، وأصبحت ظاهرة عامة في كل الولايات^(١٢)، مما عاق تنفيذ أحكام النظم العثمانية بصورة واضحة.

٣ - أثر النظم العثمانية في العلاقات العربية - العثمانية

مما لا ريب فيه أن النظم العثمانية، التي وضعها العثمانيون لإدارة الولايات العربية لعبت دورها في تشكيل العلاقات العربية - العثمانية، سواء بالإيجاب أو السلب. ونظراً لما اتسمت به هذه النظم - كما سبقت الإشارة - من سطحية، واستعلائية، وكون أن الحكم كان غير مباشر، فقد ترتب على ذلك أن تأثير هذه النظم في الجوانب المختلفة للعلاقات العربية - العثمانية، كان محدوداً للغاية، ولم تكن هذه العلاقات على درجة كبيرة من القوة والترابط والعمق، ومن استقراء أحداث الفترة العثمانية في الولايات العربية، تتضح لنا هذه الحقيقة، في الجوانب المختلفة، ونوجز ذلك فيما يلي:

- الآثار السياسية

حدث نتيجة لسطحية النظم العثمانية من ناحية، واستعلائية الأجهزة الإدارية المنفذة لهذه النظم من ناحية أخرى، أن وجدت عزلة سياسية بين الحكام والمحكومين، حالت دون التقارب بين الفئتين، وحدث التأثير السياسي المطلوب، واكتفت الدولة بفرض سيادتها الاسمية على

الولايات، قائمة بمظاهر هذه السيادة من وجود «والي عثماني، على رأس الولاية، وسك العملة باسم السلطان، وإرسال الجزية السنوية، والدعاء للسلطان الحاكم على منابر المساجد في خطب الجمعة والعيدين، دون محاولة إيجاد تأثير سياسي للدولة على أهالي الولايات العربية، وقد أتاحت هذه السطحية، التي لازمت النظم العثمانية، الفرصة للزعامات المحلية، أن تُكوّن لنفسها نفوذاً سياسياً واسعاً، داخل الولايات التي وجدت فيها، وأن تسلب من الباشوات العثمانيين وأجهزة الإدارة الأخرى، كل مظاهر السلطة السياسية، وقد تمثلت هذه الظاهرة في المالبك في مصر والعراق، وآل العظم في ولاية الشام والمناطق المجاورة، والأكراد في شمالي العراق والشام، وظاهر العمر في فلسطين والإمامة الزيدية في اليمن، بل إن بعض هذه الزعامات، استطاع تأسيس أسرها حاكمية، مثل الأسرة السعودية، في شبه الجزيرة العربية، والأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في طرابلس، والدايات في الجزائر^(١٢). ولكن من الملاحظ من استقراء أحداث حركات هذه الزعامات المحلية، أن الوشيجة الدينية كان لها تأثيرها، في محاولة إبقاء نفوذ الدولة الأسمى، قائماً على هذه الولايات؛ لأن هذه الحركات «لم تستهدف الانفصال عن الدولة والاستقلال بحكم بعض الأقاليم الإسلامية، وإنما كانت في لحمها وسداها، تهدف إلى الانفراد بحكم الولاية مع بقائها داخل نطاق الدولة العثمانية^(١٣)»؛ فتذكر لنا المصادر على سبيل المثال أن علي بك الكبير رغم طلبه المساعدة العسكرية من روسيا، وسكه العملة - ولو بأسلوب ملتبس باسمه - فإنه لم يعلن استقلاله عن الدولة، بل إنه أزال العقاب بتخطيب مسجد الداودية بالقاهرة، لأنه دعا له مع السلطان في خطبة الجمعة^(١٤). وهنا نجد أن الرابطة الدينية تلعب دورها في الإبقاء على السيادة العثمانية قائمة، فإن الأنظمة رغم سطحيها، فإن بناءها على قواعد الشريعة الإسلامية، كان من أهم الأسس التي أطالت حكم الدولة العثمانية للولايات العربية، ومن هنا كان تأثير النظم الإدارية التي وضعها العثمانيون لحكم الولايات العربية على العلاقات العربية - العثمانية، في الجوانب السياسية ضئيلاً، فلم تترك هذه النظم بصماتها السياسية في الولايات العربية ولم تحاول أن تذيب مجتمعات هذه الولايات في جسم الدولة سياسياً، بل

قادت إلى تكوين زعامات محلية، حاولت أن تقسم كيانات منفصلة سياسياً عن كيان الدولة، وقد عملت القوى الاستعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على مساندة هذه الكيانات المحلية مما أضعف من كيان الدولة وسيادتها، ولذا نجد أن تأثير النظم العثمانية على الجانب السياسي في العلاقات العربية - العثمانية كان سلبياً أكثر منه إيجابياً.

ب - الآثار الاجتماعية :

نذكر لنا المصادر أن العثمانيين منذ بداية عهدهم في الولايات العربية، كانوا يميلون إلى الاندماج الاجتماعي، ولكن الأسلوب الاستعماري الذي اتبعته السلطة العثمانية حد من حدوث هذا الاندماج الاجتماعي، على الوجه الذي كان يجب عليه؛ فمن الثابت أن العثمانيين عقب دخولهم مصر أقبلوا على الزواج من المصريات، ولكن السلطان سليم أمرهم بالامتناع عن هذا الأمر وأصدر أمراً إلى جميع قضاة مصر، بعدم عقد مثل هذه الزيجات، ومع ذلك استمر العثمانيون في الزواج بالمصريات، فأصدر السلطان سليم أمراً (أن كل من تزوج بامرأة من نساء أهل مصر يقطعها، وإلا يشق من غير معاودة. فمنهم من طلق زوجته. ومنهم من أبقاها في عصمته)^(١٦) ورغم القيود الاستعمارية التي وضعتها الأنظمة العثمانية على حدوث عملية الاندماج الاجتماعي، فإن وثائق المحاكم الشرعية، تثبت لنا بصورة واضحة أن عملية الانصهار والاندماج هذه عن طريق التزاوج بين العثمانيين والمصريات والشاميات والمغريبات من ناحية، وبين المصريين والشاميين والمغاربة والتركيات من ناحية أخرى، ظلت تحدث طوال العصر العثماني^(١٧) وإن كانت في نطاق أضيق مما يحدث بين الفئات الأخرى. ولكنها كظاهرة ظلت تحدث على أية حال.

ولكن الظاهرة الاجتماعية التي يجب مناقشتها، والتي حدثت لسطحية الحكم العثماني واستعمالية الأجهزة العثمانية، وكذلك للفهم القاصر لوظيفة الدولة في النظم العثمانية، هي ظاهرة العزلة الاجتماعية التي أصيبت بها مجتمعات الولايات العربية، فالنظم العثمانية لم تتغفل

في حياة الجماهير، ولم تعد الجماهير بحاجة إلى الاتصال المباشر بالسلطات العثمانية للتعامل معها، وأصبح نظام الطوائف، هو المؤثر في حياة الجماهير، وهو الذي يدير أمورها، ويؤثر فيها، وأصبحت المجتمعات العربية تعيش في طوائف اجتماعية مختلفة، لكل منها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم فيها، وعم هذا النظام المجتمع بأكمله، وأصبح يشكل ظاهرة عامة في حياة المجتمعات العربية، ووثائق المحكمة الشرعية تؤكد لنا كيف أن كل فئة أصبحت تختار شيخها الذي تريده، وتعتبر حاكمها المباشر المسئول عن أفرادها، وعن رعاية أمور الطائفة، والمثل لها أمام أجهزة الإدارة^(١٨)، مما يجعل الباحث يشعر وكأن الأنظمة العثمانية غير قائمة، والواقع أن هذه الأنظمة اكتفت من جانبها بوظائف محددة، دون الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، مما جعل العلاقات الاجتماعية العربية - العثمانية تتم في نطاق ضيق وبين فئات معينة.

ج - الآثار الثقافية

لم يدخل الاهتمام بالخدمات التعليمية، ضمن وظائف الدولة، في النظم العثمانية إلا أن الدولة اعتبرت الخدمات التعليمية من الأمور الخارجة عن مسئوليتها، ولذا تركت الاهتمام بها للأفراد والجماعات والهيئات، وإذا كان هذا الفهم سلبياً، فإنه بالنسبة للمجتمعات العربية كان له إيجابياته، حيث أن المجتمعات العربية نتيجة لعدم تدخل الدولة في شئونها، احتفظت بلغتها، وثقافتها المحلية، وتقاليدها، وغيرها من عناصر حضارتها العربية، ولم تتأثر هذه المجتمعات بالثقافة التركية ولم تقبل على تعلم اللغة التركية، بل إن أبناء المجتمعات العربية كانوا يجهلونها ووانكشت اللغة التركية على نفسها في مصر، وفي غيرها من الولايات الإسلامية، فلم تكن تستخدم إلا في دواوين الحكومة، وكانت قليلة العدد، ولا يتحدث بها إلا الأتراك العثمانيون فيما بينهم، وكانوا قلة بالنسبة لتعداد السكان، وكانت السلطات العثمانية تعتمد إلى ترجمة فرمانات الهامة والأوامر الحكومية، إلى اللغة العربية وتتل في المساجد الكبرى، وفي الأسواق، والقياسر وغيرها من أماكن التجمعات الجماهيرية أو يطوف بها المشاعلة كرجال إعلام^(١٩)، وبذلك فقدت العلاقات الثقافية وسبلتها الأصلية وهي اللغة.

كذلك أتاحت الأنظمة العثمانية للمؤسسات التعليمية العربية، مثل الأزهر، والزيوتنة والقرويين، والمسجد الكبير بدمشق، والحرم القدسي، والحرمين المكي والمدني، ومدارس بغداد والبصرة والكوفة، أن تستمر في أداء رسالتها في الحياة الدينية والتعليمية، وعن هذا الطريق حافظت على الطابع العربي والإسلامي، للثقافة في الولايات العربية. ولم تتدخل الأنظمة العثمانية ولا أجهزتها في اختصاصات هذه المؤسسات التعليمية. كما أن السلطات العثمانية لم تحاول من جانبها، أن تنشئ معاهد أو مدارس أو مؤسسات تعليمية، ومن هنا فإن المؤسسات العربية ظلت بمثابة مراكز إشعاع للحياة الثقافية في الولايات العربية، ودرست فيها مختلف العلوم العقلية والنقلية، وظلت الثقافة العربية قائمة دون أن تؤثر فيها النظم العثمانية^(٢٠)، ولهذا فإن العلاقات العربية العثمانية في إطار هذه النظم ظلت محدودة وفي نطاق ضيق.

تلك هي النظم الإدارية العثمانية التي وضعت للولايات العربية، إيجائياتها وسليانياتها، وماهياتها وأهم وظائفها، ومدى تأثيرها على المجتمعات العربية، في مراحل لقوتها وضعفها، مالها وما عليها. والبصائر التي تركتها على المجتمعات العربية، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، والمدى الذي أثرت فيه على العلاقات العربية - العثمانية.



● الهوامش ●

(١) بنصوص هذا الرأي أنظر:

- أنيس، محمد أحمد، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٠٢ - ١٠٣.

- حسين ليب، تاريخ المسألة الشرقية، ص ٢٥ - ٢٧.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط ٢ ص ١٣ - ١٤.

— Shaw, (S.J.) History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. I, pp 83-85

(٢) الحولي، أحمد، الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والاجتماعي، علاقتها بالمغربيين ص ٣ - ٨٠.

- أنيس، محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٠٥، حيث يذكر أن الشاه اسماعيل تطلع إلى حوله من مناطق كمحلات لدمونه، وكان لا بد للعراق، أن يجذب أنظاره فهو مجال التوسع في الغرب، كما أن ظروف العراق السياسية، وما أحاط بها من اضطراب، كان مشجعاً للتوسع الصفوي.

(٣) نجح البرتغاليون في الاستيلاء على جزيرة سوطرة، التي تتحكم في مدخل باب المندب عند مدخل البحر الأحمر في ١٥٠٧ م، واخذوها مركزاً لثورتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة البحر الأحمر في ١٥٠٧ م، واخذوها مركزاً لثورتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة هرمز عند مدخل الخليج العربي، أنظر: عبد الرحيم عبد الرحمن المصدر السابق، ص ٢٠.

(٤) أباظة، فاروق عثمان، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، ص ٣٨.

- سالم، أكيد مصطفى، القمع العثماني لليمن، ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٤١.

— Shaw, (S.J.), Op. Cit., Vol. I, pp. 80-82.

— Kortepeter, Ottoman Imperialism During the Reformation, pp. 39-40.

- والحق، عبد الكريم، العرب والعثمانيون، ص ٥٦ - ٥٧.

- الحولي، أحمد، المصدر السابق، ص ٤١ - ٤٥.

(٧) ابن ابياس، أحمد بن محمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج ٥، ص ٦٤ - ٧٠، ويذكر في ص ١٢٤ - ١٢٥ أن السلطان سليم أرسل إلى السلطان طومان بأي قائلاً له «واني أعلنت الملكة بالسيف بحكم الوفاة عن السلطان الغوري، فاحمل لي خراج مصر، في كل سنة، كما كان يعمل خلفاء بغداد واحتفل حتى قال: أنا خليفة الله في أرضه. وأنا أول منك بقلعة الحرمين الشريفين، ثم ذكر في أثناء المطالبة: وأن أردون أن تنجو من سطوة بأسنا، فاضرب السكة في مصر باسمنا وكذلك الخطبة، وتكون نائياً عنا بمصر ولك من غزاة إلى مصر، ولنا من الشام إلى العراق، وإن لم تدخل تحت طاعتنا، وألا أدخل إلى مصر، وأقل جميع من بنا من الأتراك، حتى أشق بطون

- الخرامل، وأُقتل الجنين الذي بها من الأثرالك.
- (٨) ابن أبياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٥٠ حيث يذكر في معرض حديثه عن دخول السلطان سليم القاهرة قوله «ولما شن القاهرة، كان لقدام الخليفة وقضاة القضاة وجباة من المباشرين الذين كانوا بمصر».
- عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٨.
- (٩) النور إلى، قطب الدين، أخبار مكة الشرقية، ج ٣، ص ٢٨٤.
- أبياتة، غاروق عثمان، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٤٩.
- (١٠) النوراني، قطب الدين محمد بن أحمد، الفرق الباطني في الفتح العثماني، ص ٣٢ - ٤٧٧.
- الداج، أمية علي، العثمانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ٤١ - ٢٠٨.
- سالم، السيد مصطفى، المصدر السابق، ص ٩٤ - ١٣١.
- صالحية، محمد صبي، التدخل العثماني في اليمن، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد (٢١)، ص ٩٧ - ٩٨.
- (١١) يحيى، جلال، المغرب الكبير ج ٣ ص ١٥.
- الجمل، شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس الجزائر - المغرب)، ص ٧٧ - ٩١.
- العقاد، صلاح، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص ١٩.
- استولى الأسبان في تلك الفترة على الموانئ التالية: الرمي الكبير في غرب الجزائر ١٥٠٥ م، حبر باديس على ساحل المغرب الأقصى الشمالي ١٥٠٨ م، وهران ونجاية ١٥٠٩ م، وقد كان لسقوط وهران في يد الأسبان دوي حثيف، عز العلماء والشعراء الذين أخذوا يستشيرون المسلمين، لتوقوف في وجه الأسبان، وقد عبر الشيخ أحمد بن القاضي حيادته ابن أبي مجلس، أحد علماء سلطنة بقره :
- بما مسحتر الإسلام في كسل موطن وفي كسل شاد سائف ومعاصر
أنشدكم بالله ما غدر حممكم لدى الله في وهران أسر الحناظر
- (١٢) يحيى، جلال، المصدر السابق، ص ٢٣ - ٢٤.
- فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص ٣٧، حيث يذكر عن فشل حملة شاركان على الجزائر ١٥٤١ م وكانت هذه الكارثة المريعة التي مني بها شاركان، ضربة خطيرة للتفرد الأسباني، في غرب البحر المتوسط، ولا سببا في الجزائر، وكانت حملة آخر مشروع كبير ضد السواحل الجزائرية، أصبحت الجزائر بعدها في نظر أوروبا مدينة لا تقهر، وظل ذكرها لمدة طويلة بحول دون إقدام أية دولة أوروبية على محاولة من هذا النوع ضد الجزائر، وشعر الجزائريون كذلك بالتمتع.
- (١٣) يحيى، جلال، المصدر السابق، ص ٥٠ - ٥١. - الجمل، شوقي عطا الله، المصدر السابق، ص ٩٥ - ١٠١ يذكر «أن سقوط تونس في يد العثمانيين بعد أن بسطوا نفوذهم على الجزائر، دفعهم للتفكير في بسط نفوذهم أيضاً على المغرب منبهزين العلاقات التي كانت بين أفراد أسرة المصديين، وكان المغرب يواجه أيضاً الأخطار

البرتغالية، ولكن الجيش التركي، أوقع بالبرتغاليين هزيمة ساحقة في معركة وادي المخازن (١٥٧٨ م) وحادث وفود الدول الإسلامية للمغرب للتهبة وسما وقد عثاني، لكن العثمانيين أرسلوا حملة ضد المغرب سنة ١٥٨٠ م، بحجة أن السلطان المنصور السعدي آتاه استيذان الوفد العثاني، ولكن السلطان التركي، أرسل وفدا مغربا لاسترضاء السلطان العثاني، من ص ١٠٠ - ١٠١، من ص ١٨١ - ١٨٥.

(١٤) جـ، هامتون، و، برون، هارولد: المجتمع الإسلامي والمغرب ج٢، الحكومة والإدارة في الولايات العري، ترجمة، مصطفى، أحمد عبد الرحيم، ص ٥.

(١٥) عبد الكرم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ المغرب الحديث، ص ١١٥.

(١٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٣٩.

(١٧) النقاد، صلاح، المصدر السابق، ص ٢٥.

- الجبل - شوقي عطا الله، المصدر السابق، ص ٩٣.

(١٨) قانون نامة مصر، ترجمة، عزاد أحمد: تطبيق واعداد وتقديم، عبد الرحيم عبد الرحمن حيث حرم القانون في المواد من (١ - ٧)، وهي المواد المتعلقة بأوضاع الحماية على أفراد هذه الأوضاع الاشتغال بالأعمال التجارية والصناعية، ولكن هؤلاء الأفراد لم يلتزموا بهذه التصرعات، ومارسوا هذه الأعمال بصورة واسعة، بعد انتهاء عصر سليمان ونقل هذا حال أفراد الحماية حتى نهاية القرن الثامن عشر، ووثائق المحاكم الشرعية مليئة بالشواهد على هذه الظاهرة. أنظر النسخة المذكورة ص ٧ - ٢٤. المعلقة للنشر. وانظر كذلك:

- أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات اسقاط القرى، أرقام (١، ٢، ٣).

- عهدهد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري في القرن الثامن عشر، من ص ٥٤ - ٦٣.

(١٩) عبد اللطيف، ليلى: الإدارة في مصر في العصر العثماني، من ص ٢٩٨ - ٣٠١.

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي، سجل (٢)، مادة (٢١٧)، من ص ١٦٥ - ١٦٦ - وقانون نامة مصر، النسخة السابقة مادة (٤١)، ص ٦٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن: القضاء في مصر العثمانية، ضمن بحوث في التاريخ الحديث من ص ١٧١ - ١٨٧.

(٢١) أنيس، محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١١٢.

(٢٢) وقانون نامة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠. وانظر كذلك:

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي، سجل رقم (٢)، ص ٧٠، سجل رقم (١)، مواد متفرقة.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري .. مصدر سبق ذكره، ص ٤٩ - ٥٢.

(٢٣) وقانون نامة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠.

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات الديوان العالي رقم (١)، سجل (٢)، ص ٣٠٠، مادة ٤٧٣.

- أرشيف المحكمة الشرعية: سجلات اسقاط القرى رقم (٢)، (٣)، مواد متفرقة.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٥٣.

- عبد اللطيف، ليلى: المصدر السابق، من ص ١٣١ - ١٦٣.

- (٢٤) وقانون تأمة مصر: النسخة السابقة، مادة (٢١)، ص ٣٦.
- (٢٥) عبد الطيف، ليل، المصدر السابق، ص ٢٩٩.
- عبد الغني، أحمد شلي، أوضح الإشارات فيمن تول مصر القاهرة من الوزراء والباشا للقلب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح: عبد الرحيم عبد الرحمن، ص ١٢٨ - ١٥٢.
- (٢٦) العقاد، صلاح للمصدر السابق، ص ٢٦
- عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب .. مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ - ٤٨.
- (٢٧) جب، هاملتون، بيون، هارولد، المصدر السابق، ج٢، ص ٧. ولزبد من التفصيلات عن ضعف سلطة الباشوات منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، وحتى نهاية القرن الثامن عشر أنظر المصادر التالية:
- ١- عبد الغني، أحمد شلي، المصدر السابق، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن.
- ٢- البكري، محمد بن أبي السرور، كشف الكربة في رفع الظلمة، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن.
- (٢٨) المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦م، ص ٢٩١ - ٣٨٤.
- ٣- السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب برفع الطلب، تقديم وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٧م، ص ٢٦٧ - ٣٤٠.
- (٢٩) جب، هاملتون، بيون، هارولد، للمصدر السابق ١ ج٢، ص ١٤ - ١٥.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كل من «كشف الكربة»، «بلوغ الأرب مصدران سبق ذكرهما»، المجلة التاريخية المصرية، المجلدان الثالث والعشرون، والرابع والعشرون، ١٩٧٦م، ١٩٧٧م.
- (٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، القضاء في مصر العثمانية، مصدر سبق ذكره. الريف المصري .. مصدر سبق ذكره ص ٣٧ - ٤٦.
- عبد الطيف، ليل: المصدر السابق، ص ٢٤٥ - ٢٩٣.
- (٣١) عبد الرحيم عبد الرحمن: تاريخ العرب ... مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ - ٤٨.
- (٣٢) عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري ... مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
- (٣٣) وقانون تأمة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣١)، ص ٥٧ - ٥٩.
- (٣٤) البكري، من بن أبي السرور، كشف الكربة، مصدر سبق ذكره.
- السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب، مصدر سبق ذكره.
- أرشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل ٣١٣، مادة ٧٢٩.
- عبد الرحيم عبد الرحمن، المغاربة في مصر، ص ٣١ - ٤٦.
- (٣٥) جرمار، (أ)، العرب والعربان في مصر الوسطى، الترجمة الكاملة، وصف مصر، المجلد الثاني، ترجمة الشايب، زهير، ص ١٩٥ - ٢٤٣.
- (٣٦) جب، هاملتون، ويون، هارولد، المصدر السابق، ج٢، ص ٩ - ١٠.
- (٣٧) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم بلوغ الأرب، ص ٢٦٩.

- رافق، عبد الكريم ثورات العساكر، ص ص ١٥ - ٢٢.
- السعدي، محمد البرلسي، المصدر السابق.
- البكري، محمد ابن أبي السرو، المصدر السابق.
- (٣٨) عبد الرحمن عبد الرحمن، تاريخ العرب .. مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٧ - ١٦٣.
- (٣٩) جب، هاملتون، وبيون، هارولد، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤ - ١٥.
- (٤٠) عبد الرحمن عبد الرحمن، تقديم كشف الكربة، ص ٢٩٣، الزيف المصري، ص ص ١٠٠ - ١٢٣ - رافق، عبد الكريم، ثورات العساكر، ص ٣ - ٤.
- (٤١) البكري، محمد بن أبي السرو، كشف الكربة، ص ص ٣١٠ - ٣١١.
- (٤٢) عبد الرحمن عبد الرحمن، تقديم كشف الكربة ص ص ٢٩١ - ٣٠٠، وتقديم، بلوغ الأرب ص ص ٢٦٧ - ٢٧٨.
- (٤٣) عبد الرحمن عبد الرحمن، تاريخ العرب، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٣٧ - ١٦٣.
- (٤٤) الشناوي، عبد العزيز محمد، الدولة المملوكية دولة إسلامية مقترية عليها، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٤٥) نفسه، ج ١، ص ٣٥٣.
- (٤٦) ابن إلياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٨٧.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٥.
- (٤٧) دار المحفوظات العمومية: محكمة الاسكندرية، سجل (٩)، ص ١٣٧ مادة ٤٣٦، ومواد أخرى متفرقة.
- دار المحفوظات العمومية: محكمة القصورة، سجلات (١ - ٢٢)، مواد متفرقة.
- (٤٩) الشناوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٦.
- (٥٠) لمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:
- عبد الرحمن عبد الرحمن، القاهرة في مصر .. مصدر سبق ذكره، ص ص ٩٧ - ١١٠.
- عبد الرحمن عبد الرحمن، الاتصال الثقافي بين الزينة والأهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس .. بحث منشور في المجلة التاريخية القريبة العدد (٢٣ - ٢٤)، نوفمبر ١٩٨١ م، ص ص ٢٠٥ - ٢١٣.
- الشناوي، عبد العزيز محمد، دور الأهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر، أبان الحكم المملوكي وبحث منشور، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩ م)، ج ٢، ص ص ٦٦٥ - ٧٢٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٧١ م.





أولاً : المصادر العربية (ولائق غير منشورة):

• ولائق المحاكم الشرعية المصرية: والديوان العالي وهي محفوظة بأرشيبي الشهر العقاري المصري بالقاهرة، ودار المحفوظات العمومية بالقاهرة. وأهم السجلات التي اعتمد عليها في البحث والمحفظة بأرشيبي الشهر العقاري هي :

- ١- سجلات الديوان العالي.
- ٢- سجلات اسقاط القرى.
- ٣- سجلات محكمة الباب العالي.

أما السجلات المحفوظة بدار المحفوظات فهي :

- ١- بعض سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.
- ٢- بعض سجلات محكمة المنصورة الشرعية.

• المصادر العربية :

- ١ - اباطقة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- ٢ - ابن الهائم، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، جزء ٢، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦١ م.
- ٣ - آتيس، محمد أحمد: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤ م) القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- ٤ - البكري، محمد بن أبي السرور: وكشف الكربة في رفع الطلبة، تقديم وتحرير وتحقيق عبد الرحيم

- عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦م، (صص ٢٩١ - ٣٨٤).
- ٥ - الجعل، شوقي عطالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧م.
- ٦ - جب، هاملتون، و، بيون، هارولد: المجتمع الإسلامي والغرب، ج٢، ترجمة مصطفى أحمد عبد الرحيم، مراجعة عبد الكريم، أحمد عزت، القاهرة، دار المعارف ١٩٧١م.
- ٧ - حسين ليب، تاريخ المسألة الشرقية، القاهرة د.ت.
- ٨ - الحولي، أحمد: الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والاجتماعي، علاقاتها بالمثانيين، القاهرة ١٩٨١م.
- ٩ - والفي، عبد الكريم: العرب والمثانيون ١٥١٦ - ١٩١٦م، دمشق ١٩٧٦م.
- ١٠ - والفي، عبد الكريم: ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر، والعقد الأول من القرن السابع عشر ومقارناتها، دمشق، د.ت.
- ١١ - سالم، السيد مصطفى: الفتح المثاني الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، ط٢، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م.
- ١٢ - السعدي، محمد البرلسي: «بلوغ الأرب برفع الطلب» تقديم وتعرين وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون ١٩٧٧م، (صص ٢٦٧ - ٣٤٠).
- ١٣ - الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة المثنائية، دولة إسلامية مفترى عليها الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو ١٩٨٠م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم المثنائي بحث منشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩م)، ج٢، (صص ٦٦٥، ٧٢٥)، القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩٧١م.
- ١٤ - صالحية، محمد عيسى: «التدخل المثنائي في اليمن» بحث منشور في «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد (٣٤)، صص ٩١ - ١٢٥.
- ١٥ - عبد الرحيم عبد الرحمن: الريف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤م.

القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، بحث منشور ضمن كتاب وبحوث في التاريخ الحديث، مهداة إلى الأستاذ الدكتور، أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

والاتصال الثقافي بين الزيتونة والأزهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس، بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية العدد (٢٣ - ٢٤) نوفمبر ١٩٨١م.

والغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) دراسة في تأثير الجالية المغربية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية منشورات المجلة التاريخية المغربية، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، تونس، ١٩٨٢م.

«تاريخ العرب الحديث والمعاصر»، ط٣، الدوحة، دار المثنى للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٦ - عبد الغني، أحمد شلبي: «أوضح الاشارات، فيمن تولى مصر القاهرة، من الوزراء والباشا، الملحق بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، مكتبة الحفاني ١٩٧٨م.

١٧ - عبد الكريم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١م.

١٨ - عبد اللطيف، ليلى: الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.

١٩ - العقاد، صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر - تونس، المغرب الأقصى)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م.

٢٠ - فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ط٢، بيروت، مكتبة دار الشروق، ١٩٧٩م.

٢١ - قانون نامه مصر: ترجمة، فزاد أحمد، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن نسخة معدة للنشر، مكتوبة على الآلة الكاتبة.

٢٢ - المساح: أميرة علي: العثمانيون والأمم القاسم بن محمد بن علي في اليمن ١٠٠٦هـ / ١٠٢٩هـ - ١٥٩٨ - ١٦٢٠م. جدة، المملكة العربية السعودية، تهامة، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٢٣ - النوراني، قطب الدين محمد بن أحمد: البرق الجماني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر

المجري، مع توسع في أخبار غزوات الجراكسة والمغنيين لذلك القطر، أشرف على طبعه،
الجباسر، حمد الرياض منشورات دار النهضة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م.
وأخبار مكة المشرقة، كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام، ج٣، بيروت، مكتبة خياط
١٩٦٤م).

٢٤ - يحيى، جلال: المغرب الكبير، المصور الحديث وهجوم الاستعمار، القاهرة، الدار القومية للطباعة
والنشر ١٩٦٦م.

ثانياً: المصادر الأفرنجية

- Kortepeter, (C. Max), the Ottoman Imperialism during the Reformation.
- Shaw, (Standford J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, Volume I
Empire of the Gazis, the Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280-1808. Cambridge
University Press, 1976.

« الناس أحرار في مشاكلهم ومشاربهم ومرازقهم
ونزههم ، ومن اعتدى عليه فليراجعني لأنصفه ، ولو جاءني
أي إنسان وقال : إن ولدك فيصلاً أخذ مالي واعتدى علي :
فإن رآني أنصفته منه علم أنني أقول وأصدق في القول ، وإن
رآني أهملته وساعدت ولدي على ظلمه فعند ذلك يكون له
الحق علي .. »

«عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود»